مهندسون مدنيون دخلهم نحو ٢٠ مليوناً وآخرون عمارة أكثر من ١٥ مليوناً سنوياً

نقيب مهندسي دمشق لـ«الوطن»: ٦٠ مهندساً فقط من أصل ٢٤٠٠؟ يمكن استبعادهم من الدعم من أصحاب المكاتب الهندسية

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة المهندسين في دمشق حسين التينه أن النقابة أجرت إحصائية عن عدد المهندسين الذين لديهم مكاتب خاصة في دمشق ويمكن استبعادهم من الدعم فتبين أن نحو ٦٠ مهندساً فقط من الممكن أن يستبعدوا من الدعم من أصل ٢٤٠٠ مكتب هندسي خاص.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين التينه أن من بين المهندسين الممكن استبعادهم من الدعم نحو ٢٠ مهندساً مدنياً لديهم مكاتب خاصة وهؤلاء يقدر دخلهم السنوي حوالي ٢٠ مليون ليرة كما أن هناك حوالي ٢٢ من اختصاص العمارة يمكن استبعادهم من الدعم ويقدر دخلهم أكثر من ١٥ مليوناً، مشيراً إلى أنه يمكن استبعاد حوالي ٨ مهندسين اختصاص ميكانيك إضافة إلى ١٠ من مهندسين الكهرباء.

وأكد أن هناك نحو ١٣ ألف مهندس بأعمال حرة أي إنهم موظفون في شركات خاصة لا يمكن معرفة دخلهم وما تبقى هم موظفون في الدولة وهؤلاء مشمولون بالدعم.

وأشار التينه إلى أن النقابة أحدثت بصمة لمعرفة عدد المكاتب الموجودة في دمشق فتبين

أن عدد الذين بصموا نحو ١١٠٠ من أصحاب المكاتب أي تبين أنهم داخل سورية من أصل ٢٤٠٠ مكتب.

ولفت إلى أن هناك العديد من المطالب تم طرحها في مؤتمر الفرع السنوي الذي عقد الأربعاء الماضي منها زيادة تعويضات الاختصاص وطبيعة العمل، كما أنه تم التطرق إلى المراتب الهندسية بأن تأخذ درجات القدم بعين الاعتبار في الوظيفة باعتبار أن القدم يلعب دوراً كبيراً في مسألة الخبرة.

وكشف التينه أن من بين المطالب عدم الاحتفاظ بخريجي الهندسة بعد الانتهاء من الخدمة الإلزامية لفترة طويلة، مؤكداً أن نقيب المهندسين أكد لنا أنه خاطب الجهات المعنية في هذا الموضوع.

واعتبر التينه أن الهدف من هذا الموضوع الحفاظ على العقول والتخفيف من الهجرة ووقف استنزاف العقول الشابة وذلك على غرار الأطباء والصيادلة، لافتاً إلى أن فرع النقابة رفع كتاباً منذ فترة إلى النقابة المركزية بهذا الخصوص وذلك بألا يتم الاحتفاظ بالمهندسين بعد الانتهاء من الخدمة الإلزامية لفترة طويلة.

وأشار التينه إلى أن المهندسين طالبوا بإعادة النظر بالأجور التي يأخذها المهندس على متر العمار وخصوصاً أن تكلفته حالياً تتجاوز مليون ليرة في حين المهندس يأخذ ٣ بالمئة على المتر المسعر حالياً على ١٧٥ ألف ليرة، معتبراً أنه يجب أن تكون هناك واقعية في هذه المسألة، ولافتاً إلى أن من المطالبات أن يتم التكليف الضريبي للمهندسين من قبل وزارة المالية وفق حالة كل مهندس.

> ١١٠٠ مكتب تبين أن أصحابها في سورية من أصل ٢٤٠٠

الأمطار تسجل نسباً جيدة خلال اليومين الأخيرين

مدير الزراعة: تسهم في تحسين المخزون المائي ومبشرة للزراعة

القنيطرة - خالد خالد

سجلت كميات الأمطار التي هطلت على محافظة القنيطرة خلال اليومين الماضيين نسباً جيدة حسب محطات مديرية زراعة القنيطرة، ففي حضر سُجّل ٨٩ مم والمجموع حتى تاريخه ٩٢٢ مم والمقابل عن نفس الفترة ٩٣٦ مم وفي القنيطرة تم تسجيل ٤٦ مم والمجموع ٤٤٤,٦ والموسم المقابل للعام الفائت ٤٦٠,٥ مم، وفي نبع الصخر بريف المحافظة الجنوبي تم تسجيل ٢٧ مم والمجموع حتى تاريخه ٣٤٩,٣ والمقابل بالموسم السابق ٤٠٥ مم وأخيراً في صيدا تم تسجيل ٢٦ مم والمجموع ٣٣٣,٣ مم والمقابل ٤٠٢,٥ مم.

وأكد مدير زراعة القنيطرة أحمد ديب أن كمية الأمطار الهاطلة خلال اليومين الماضيين ساهمت في تحسين المخزون المائي وروت الأراضي التي تمت زراعتها بمحصولي القمح والشعير وكذلك المحاصيل الشتوية، والكميات جيدة ومبشرة بالخير بالنسبة للمحاصيل الزراعية الشتوية والخضراوات الشتوية وحتى الصيفية وعلى الأشجار والمراعي وزيادة مخازين السدود والمياه الجوفية وجاءت في أوقات مناسبة للمحاصيل الشتوية ووفرت الكثير من الجهود والتكاليف على الفلاحين وهذا يؤثر إيجاباً في تحسين واقع المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية في المحافظة، متوقعاً بأن نسبة زراعة محصول القمح وصلت إلى ٤٢ بالمئة، أما زراعة محصول الشعير فارتفعت نسبته إلى ٦٦ بالمئة، مبرراً انخفاض نسبة زراعة المحصولين إلى تأخر موسم الأمطار في محافظة القنيطرة.

وأكد ديب أن المديرية قامت بتنفيذ الخطة الزراعية الشتوية للموسم الحالي وتجاوزتها في خطة الخضار الشتوية للموسم الزراعي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ حيث وصلت المساحات المزروعة إلى ١٥٣ هكتاراً بينما كانت الخطة ١١٣ هكتاراً وبنسبة ١٣٥ بالمئة، بينما تمت زراعة ١٧٩٥ هكتاراً بالمحاصيل العلفية الشتوية من إجمالي الخطة البالغة ٢٣٠٩ هكتارات بنسبة ٧٨ بالمئة، مشيراً إلى أن مجموع المحاصيل والخضار الشتوية للمخطط المروي ٢٢٤٥ هكتاراً والبعل ١٥١٦٥ هكتاراً والمجموع ١٧٤١٠ هكتارات.

وبيّن ديب أنه تم تأمين كل مستلزمات الخطة من محروقات وبذار وسماد بالتنسيق مع الجهات المعنية بالمحافظة حيث تم منح جميع الفلاحين مازوتاً لزراعة المحاصيل الشتوية والأشجار المثمرة من قبل لجنة المحروقات الفرعية وتم التوزيع بموجب جداول مقدمة من رؤساء الجمعيات الفلاحية وضمن المساحة المقررة بالترا خيص الزراعية للجمعيات الفلاحية.

ومن جهة ثانية أشار مدير الزراعة إلى إنتاج الغراس المثمرة في مشتل نبع الفوار التابع للمديرية والبالغ نحو ٥٦٥٧٠ والأنواع المتوافرة هي التفاح والأجاص والكرز واللوز والرمان والتين والجوز والدراق، منوهاً بأن عدد الغراس المباعة نحو ٢٥ ألف غرسة وما زال المشتل قائماً حتى نهاية آذار وعمليات بيع الغراس المثمرة مراقبة من قبل المديرية والجمعيات التعاونية الفلاحية لمنع ضعاف النفوس من الاتجار بها.

وكشف ديب عن إنجاز المرحلة الأولى من مشروع إعادة تأهيل مشتل أمات طرنجة والذي يعد المركز الوحيد على أرض محافظة القنيطرة لإنتاج عقل الزيتون ومطاعيم وبذور متنوعة لإنتاج الغراس المثمرة حيث كان يعمل بكامل طاقته الإنتاجية قبل الأزمة، بحيث يغطي احتياجات مشاتل إنتاج الغراس في المحافظة ويسهم بتنفيذ خطط وزارة الزراعة في تأمين البذور والمطاعيم والعقل الفائضة عن حاجة محافظة القنيطرة لتقوم مشاتل إنتاج الغراس بدورها إنتاج الغراس المثمرة وتوزيعها ضمن المحافظة والباقي يوزع على المحافظات السورية بسعر التكلفة أو بأسعار مدعومة على المزارعين، أما الفائض فيتم تصديره إلى الدول المجاورة.

شكاوى من تأخر رسائل الغاز

رئيس قسم الغاز: لعدم وجود أسطوانات حديدية «فارغة» لتعبئتها!!

السويداء -عبير صيموعة

شكاوى يومية تصل إلى «الوطن» حول توقف دور استلام أسطوانات الغاز لدى جميع الموزعين على ساحة المحافظة على حد سواء حيث أكد جميع الأهالي ممن تواصلوا مع «الوطن» إلى توقف دور الغاز منذ أكثر من ٢٠ يوم وصولاً إلى الشهر عبر تطبيق «وين» مؤكدين تجاوز أعداد الأيام التي مضت على استلام اسطواناتهم إلى ٧٠ إلى ٧٥ يوماً.

بينما أشار البعض إلى مرور أكثر من ٨٠ يوماً مع عجز الجميع عن الحصول على أسطوانة غاز بالسعر النظامي عبر تطبيق برنامج وين.

بدوره رئيس قسم الغاز في محروقات السويداء أسامة جنود أكد لـ«الوطن» أن إرسال الرسائل الخاصة بالغاز من الشركة مرتبط بتحسن توريدات الغاز المنزلي اليومي إلى المحافظة موضحاً أنه كلما توافر الغاز تقوم الشركة بتوزيع الرسائل إلى المواطنين لاستلام الأسطوانات.

وأوضح أن الإشكالية حالياً بتأخير وصول الرسائل إلى الأهالي يعود إلى عدم وجود أسطوانات حديدية لتعبئتها رغم تحسن الكميات الواردة من الغاز السائل إلى المحافظة نسبياً والتي تؤمن تعبئة نحو ٣٥٠٠ أسطوانة يومياً، بينما الحاجة الفعلية يومياً ولتغطية حاجة الأهالي تزيد على ٦٥٠٠ أسطوانة يومياً بالحد الوسطي.

ولفت إلى أن عدد الأسطوانات الحديد الفارغة الجديدة التي تم تزويد الفرع بها من معامل حلب لم تتجاوز ٥٠٠ أسطوانة على حين الحاجة الحقيقية للفرع ولتحقيق نوع من الاكتفاء تزيد على ٦ آلاف أسطوانة

وردداً على اقتراح بعض الموزعين بمحاولة السعي لتأمين أسطوانات فارغة للفرع من الأهالي بالأمانة ليتسنى للفرع تعبئتها وتوزيعها بما يخفف من الضغط على الأهالي وفرع الشركة على حد سواء، أكد جنود استحالة هذا الإجراء لما سيسببه من إرباك بالعمل لجميع الموزعين فضلاً عن المتاهة التي يمكن أن يدخل بها الأهالي مع جميع الموزعين على ساحة المحافظة والذين يتجاوز عددهم الـ٦٥٠ موزعاً.

وأوضح جنود أن ما يتعلق بشكاوى الأهالي حول وجود مياه في بعض أسطوانات الغاز عار عن الصحة لأنه يتم تعبئة الاسطوانات بالغاز السائل بعد ضغطه وتحويله إلى غاز، مؤكداً أنه لحسم الإشكالية فإن أي من المواطنين يكتشف وجود سائل في أسطوانته المستلمة عليه مباشرة مراجعة الفرع من دون تفريغها للاطلاع على حقيقة الإشكالية حيث تتم مباشرة تبديل الأسطوانة بأخرى.

وأكد جنود لـ«الوطن» أنه في الأيام القليلة القادمة ستشهد انفراجا نسبيا بالمادة وسيتم تقليص دور الغاز من ٧٠ يوماً إلى ٥٥ يوماً تقريباً، موضحاً أن ما يتم توزيعه حالياً من المادة يعود إلى دور الأهالي من ٢٠ كانون الأول إلى ٣٠ من الشهر ذاته على أن يتم توزيع أدوار الأيام من بداية العام الحالي بالتتابع لاحقاً.

فقراء خارج دعم الخبز في اللاذقية

مسؤول في المحافظة لـ«الوطن»: من له حق فسيأخذه! ومن له اعتراض فليتقدم للمنصة

اللاذقية – عبير سمير محمود

تتواصل معاناة عائلات عديدة في محافظة اللاذقية في ظل عدم قدرتها على شراء الرغيف – غير المدعوم – رغم أنهم يعدّون من ذوي الدخل المحدود على أرض الواقع إلا أن الاستبعاد الحكومي من الدعم شملهم تحت بند «أخطاء تنفيذ تطبيق إعادة هيكلة الدعم لمستحقيه».

وتساءل مواطنون عن كيفية رفع الدعم بكبسة زر من المعنيين بينما إعادته تحتاج لإجراءات روتينية على المواطن القيام بها من دائرة لأخرى ليثبت بأنه «فقير» ويحتاج الدعم الحكومي من دون منة أحد!.

وطالب آخرون بإعادة الدعم للخبز لجميع الفئات من المواطنين، معتبرين أنه رغم تحديد المخصصات التي هي بالأساس غير كافية إلا أن شراء نصف الكمية مدعومة وربطة أخرى غير مدعومة أفضل على الجيب من شراء مجمل الكمية التي تحتاجها العائلة بالسعر الحر ما جعل بعض المعتمدين يستغلون حاجة المواطن ليرفعوا سعر الربطة إلى ١٧٠٠ ليرة.

وذكر مواطن أنه بعملية حسابية بسيطة فإن أي عائلة (٦ أفراد) فقيرة «محرومة من الدعم» تحتاج إلى حوالي ٥ آلاف ليرة يومياً لشراء الخبز الحر (٣ ربطات)، بمعدل ١٥٠ ألف ليرة شهرياً أي ما يتجاوز مرتب رب الأسرة في حال كان موظفاً، من دون احتساب باقي المواد الغذائية والأساسية التي تحتاجها كل عائلة ربما تعيش بالإيجار، فمن أين ستؤمن مبالغ تتجاوز ربع مليون ليرة لتعيش بأبسط حال!.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية علي يوسف أكد لـ«الوطن»، أنه بإمكان أي مواطن استبعد عنه الدعم أن يقوم بطلب اعتراض عبر المنصة الالكترونية الخاصة بهذا الأمر، مؤكداً أن كل مواطن له حق سيعود إليه.

> ٧١٩ معتمداً لبيع الخبز في المحافظة موزعين حسب الأحياء والمناطق

وذكر يوسف أن هناك متابعة يومية لعملية بيع الخبز وضبوط تموينية بحق المخالفين، مبيناً أن سعر الربطة خارج البطاقة الذكية محدد في الأفران المخصصة كمنافذ ببيع بسعر ١٢٥٠ ليرة ولدى المعتمدين تزيد ٥٠ ليرة لتباع بسعر ١٣٠٠ ليرة للربطة الواحدة.

وشدد بالقول إن كل من يتم ضبطه يبيع الخبز بسعر زائد تتم مخالفته فوراً بعقوبة مادية وعقوبة السجن لمخالفة البيع بسعر زائد وفقاً للمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١، مؤكداً متابعة كل شكوى ومعالجتها باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى وجود ٧١٩ معتمداً لبيع الخبز في محافظة اللاذقية، موزعين حسب الأحياء والمناطق لتصل المادة إلى المواطنين من دون عناء، إضافة لوجود ٢١٦ منفذ بيع للخبز في أفران اللاذقية، منها ١٨ مخبزاً عاماً في الأرياف، و١٩٨ مخبزاً خاصاً لبيع الخبز في المدينة.

وأكد يوسف أن العمل مستمر لتحسين جودة الرغيف في جميع الأفران، عبر تحديث واستبدال الخطوط الإنتاجية في عدة مخابز، لتتم صيانة ٦ خطوط جديدة آخرها في مخبز الباسل في حي الصليبة الذي تمت صيانته ليعود للعمل بخط إنتاج حديث إضافة لصيانة خطوط الإنتاج في مخابز ساحة حلوم ودمسرخو وبسنادا الآلي، مع العمل حالياً على صيانة خطوط الإنتاج في مخبزي جبلة والقرداحة.

ازدحام ومعاناة المواطنين على أشدها بمراكز البطاقة الذكية بحماة

حماة- محمد أحمد خبازي

يعاني المواطنون الذين يراجعون مراكز إصدار البطاقة الإلكترونية في محافظة حماة، الانتظار الطويل للحصول على بطاقاتهم، ومراجعة المراكز عدة مرات ولأيام معدودة، كي يظفروا بها.

وبيّن العديد منهم لـ«الوطن»، أنهم يتجمهرون أمام تلك المراكز منذ ساعات الصباح الأولى، منتظرين الكهرباء ليتمكن العاملون بتلك المراكز من إنجاز طلباتهم، وأن سعيد الحظ منهم هو الذي يصادف دخوله المركز حين تأتيه الكهرباء لمدة نصف ساعة فقط!.

وأوضح مواطنون أنهم يقصدون المدن من الأرياف متكبدين عناء السفر ونفقاته، غير مرة ليتسنى لهم الحصول على بطاقاتهم.

فالتقنين الكهربائي الطويل – كما يقولون – يعطل إصدار البطاقات في تلك المراكز، التي هي بحاجة ملحة لها بديلة، باستثناء مركز مدينة مصياف الذي هو ضمن مركز خدمة المواطن ويتغذى من طاقته الشمسية.

ويطالب المواطنون في حماة وسلمية ومحردة والسقيلبية والجهات المعنية بتأمين طاقة بديلة لتلك المراكز أو مولدات تغذيها بالكهرباء، ليرتاحوا من عنائهم اليومي، ومن عذاب الانتظار الطويل ومراجعة المراكز عدة مرات، وتكبد نفقات مالية باهظة بالتنقل بين المدن والأرياف. وقال مواطنون: هل تعجز فعلاً شركة «تكامل» أو «محروقات» عن تأمين التجهيزات اللازمة لمراكز البطاقات، وهما المستفيدتان من تلك البطاقات؟ وهل توفير طاقة بديلة لتلك المراكز أمر مستحيل؟!

ومن جانبهم، ضم عدد من الموظفين العاملين بتلك المراكز، صوتهم إلى أصوات المواطنين، فهم يعانون أيضاً من هذا الواقع المزري كثيراً. وبينوا لـ«الوطن» أنهم يعانون ضغط العمل الشديد، عندما تأتي الكهرباء لنصف ساعة فقط، حيث يتوافت المواطنون بوقت واحد للمراكز لإنجاز معاملات بطاقاتهم، وكل واحد منهم يريد بطاقته أولاً.

وقال أحد العاملين: وماذا يمكننا أن ننجز خلال نصف ساعة فقط، وأحياناً تنقطع الكهرباء عدة مرات خلالها.

على حين قالت موظفة: نحن نشعر بآلام المواطنين الذين يعانون الازدحام الشديد والانتظار الطويل، ولكن ما بيدنا حيلة، ونحن مثلهم نعاني الأمرين من هذه الحال، وأضافت: الحل الوحيد تأمين طاقة بديلة، رحمة للناس ورأفة بنا نحن الموظفين.

وردداً على أسئلة «الوطن» حول معاناة المواطنين بالحصول على بطاقاتهم الالكترونية، بيّن مدير النقل والمرور والبطاقة الذكية بالأمانة العامة لمحافظة حماة حسين خليف، أنه سيتم نقل مراكز إصدار البطاقة التي تعاني من التقنين إلى مراكز خدمة المواطن المزودة بطاقة بديلة.

وأوضح أنه بعد جولة في معظم المراكز بالمناطق، سيتم نقل مركز الأندلس إلى مركز خدمة المواطن بحماة، ومركز إصدار البطاقة في الصالة الرياضية بسلمية إلى مكان مناسب خلف مركز الاتصالات المزود بالكهرباء بشكل دائم. وأما مركز محردة فقال: نبحث له عن خط كهرباء معفى من التقنين.

ولفت أن الأمر باهتمام المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة، فهو صاحب القرار بنقل مراكز البطاقات السابقة الذكر لمراكز خدمة المواطن.

تأهيل وصيانة عدد من الآبار ومحطات مياه الشرب بريف الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

قامت المؤسسة العامة لمياه الشرب بمحافظة الحسكة، بإعادة تأهيل وصيانة عدد من آبار ومحطات مياه الشرب لتخديم المواطنين في مناطق متفرقة من أرياف محافظة الحسكة، بالتعاون والتنسيق مع عدد من المنظمات الدولية العاملة في الشأن الإنساني بالمحافظة.

وبيّن المدير العام لمؤسسة المياه محمود العكلة في تصريح لـ«الوطن» أن أعمال إعادة التأهيل والصيانة بدأت في محطة مشروع مياه نقاشة «شرق الحسكة»، من خلال تأهيل إحدى الآبار فيها والتي بدورها ستعمل على الطاقة البديلة بعد تركيب ٦٤ لوحاً في محيط موقع البئر تعمل على الطاقة الشمسية، بالتعاون والتنسيق مع الصليب الأحمر الزرويجي وفرع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، كما قامت المؤسسة بتأهيل وصيانة بئر أخرى أيضاً لمياه الشرب في قرية قبة زكي «بريف القامشلي» مع تأمين غاطس وشبكة مياه لها، ووضع منهل وخزان معدني في الخدمة يتبعان لعمل البئر.

وأشار العكلة إلى أن المجلس النرويجي يقوم الآن بتأهيل وصيانة بئر للمياه في قرية المجدرة بريف بلدة تل حميس «جنوب شرق القامشلي» لوضعها في الخدمة، مضيفاً إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالتعاون والتنسيق مع فرع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، تقوم بتأهيل محطات مياه الشرب في العويجة والهلالية والجخيخ، وإنجاز أعمال التأهيل والصيانة فيها حيث تتضمن مجموعة من التصليحات الكهربائية والميكانيكية في المحطات المشار إليها.

ولفت إلى أن أعمال الصيانة الدورية مستمرة عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفرع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بالتعاون والتنسيق مع الورش الفنية في مؤسسة المياه لمحطة مشروع آبار «علوك» المغذية لمدينة الحسكة وضواحيها، بحسب برنامج التقنين المعتمد لضخ مياه الشرب وتغذية خمسة قطاعات سكنية بالتناوب عن طريق المحطة.